

مرسوم رقم (١١) لسنة ١٩٧٣
بالتصديق على اتفاق التعاون الاقتصادي والتربوي
والاعلامى بين حكومة دولة البحرين
وحكومة دولة الكويت

نحن عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين ،
بعد الاطلاع على المرسوم الاميرى رقم (٢) لسنة ١٩٧١ باعادة التنظيم الادارى للدولة ،
وعلى اتفاق التعاون الاقتصادي والتربوي والاعلامى بين حكومة دولة البحرين وحكومة دولة الكويت الموقع في
مدينة الكويت بتاريخ ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٣ الموافق ١٩ يونيه عام ١٩٧٣ ،
وبناء على عرض وزير الخارجية ،
وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

رسمنا بالآتى :-

مادة - ١ -

يصادق على اتفاق التعاون الاقتصادي والتربوي والاعلامى بين حكومة دولة البحرين وحكومة دولة الكويت ،
الموقع في مدينة الكويت بتاريخ ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٣ الموافق ١٩ يونيه عام ١٩٧٣ ، والمرافق لهذا المرسوم .

مادة - ٢ -

على وزير الخارجية والوزراء المختصين تنفيذ هذا المرسوم ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير دولة البحرين
عيسى بن سلمان آل خليفة

صدر في قصر الرفاع
بتاريخ ٧ رجب ١٣٩٣
الموافق ٦ أغسطس ١٩٧٣

اتفاق

للتعاون الاقتصادي والتربوي والاعلامي

بين

حكومة دولة الكويت وحكومة دولة البحرين

ان حكومة دولة الكويت وحكومة دولة البحرين رغبة منهما في توطيد اواصر الاخوة والتعاون في المجالات الاقتصادية والتربوية والاعلامية لما فيه مصلحة بلديهما وشعبيهما .

فقد اتفقتا على ما يلي :

التعاون الاقتصادي

مادة ١ :

يعمل الطرفان المتعاقدان على تنسيق وتقريب السياسة والتشريعات الاقتصادية والمالية والنقدية ، وكذلك التشريعات التجارية والصناعية والنظم الجمركية المطبقة في البلدين .

مادة ٢ :

يعمل الطرفان المتعاقدان على اقامة تعاون اقتصادي وتجاري وفني بينهما وخاصة في المجالات الآتية :
أ - التعاون بين المؤسسات والهيئات سواء اكانت عامة أم خاصة أم مشتركة وذلك في مجال التنمية الاقتصادية في البلدين المتعاقدين .

ب - تشجيع استثمار رؤوس الاموال العامة والخاصة العائدة لكل طرف متعاقد لدى الطرف الآخر ، وتشجيع انشاء مؤسسات وهيئات اقتصادية مشتركة تقوم بمشاريع مشتركة للإنتاج والعمل على توسيعها وعلى الاخص في مجالات الاستثمار والصناعة والنقل والملاحة ، والانشاء والاعمار ، والحقل المصرفي والتأمين والخدمات ، على أن تحدد الاسس والقواعد التي تتم بموجبها هذه المشاركة طبقا لما تتفق عليه اللجان المشتركة المنصوص عليها في هذا الاتفاق .

مادة ٣ :

وفي سبيل تحقيق ما ورد في المادة السابقة يسمح كل من الطرفين المتعاقدين بدخول رؤوس الاموال العائدة لمواطني الطرف الآخر كما يسمح بتحويل ارباح وعوائد الاستثمارات الموظفة مع السماح بخروج رؤوس الاموال التي ادخلت لاغراض الاستثمار وبالعملة التي وردت بها أصلا .

مادة ٤ :

يتعهد كل من الطرفين بمنح مواطني الطرف الآخر تسهيل حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط

الاقتصادى ، واستثمار رؤوس الاموال العائدة لاحد الطرفين أو مواطنيه في البلد الآخر ، وذلك طبقا للاسس التي تضعها اللجان المنصوص عليها في هذا الاتفاق .

مادة ٥ :

تعفى من الضريبة الجمركية جميع المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية التي يكون منشؤها أحد بلدى الطرفين المتعاقدين والتي يستوردها الطرف الآخر على أساس المعاملة بالمثل .

مادة ٦ :

يعمل كل من الطرفين المتعاقدين على الاشتراك في المعارض التجارية التي تقام ببلد الطرف الآخر مع الالتزام بمنح العروض العائدة لذلك الطرف جميع المزايا والتسهيلات حسب الانظمة والقوانين المرعية .

مادة ٧ :

مع مراعاة القوانين والانظمة السارية في البلدين يوافق الطرفان المتعاقدان على ما يلى :

أ - تمنح السلطات المختصة في بلدى الطرفين المتعاقدين التسهيلات اللازمة لمروور بضائع أى من الطرفين عبر أراضي الطرف الآخر بطريق الترانزيت بما في ذلك الاعفاء من الرسوم .

ب - تمنح وسائط نقل الركاب والبضائع العائدة لاي من الطرفين المتعاقدين التسهيلات اللازمة لدخول اراضى الطرف الآخر على أن لا يتناول ذلك تعاطى النقل الداخلى وتعمل السلطات الجمركية في البلدين المتعاقدين على تنظيم مرور البضائع ووسائط النقل بالترانزيت بما يضمن حسن تنفيذ هذا الاتفاق .

التعاون التربوى والفنى والثقافى

مادة ٨ :

يعمل الطرفان المتعاقدان على توثيق الصلات بين مؤسساتهما التربوية والعلمية والفنية والثقافية وذلك من خلال :

أ - تحقيق مستويات تربوية وتعليمية متماثلة وذلك عن طريق توحيد المناهج الدراسية وتبادل التجارب والخبرات فى تلك المجالات .

ب - تبادل الكتب والمطبوعات والنشرات العلمية والثقافية والمنتجات الفنية وكل ما من شأنه تعزيز التعريف بتطور البلد الآخر .

ج - تشجيع اللقاءات الاخوية بين الهيئات العلمية والطلابية والرياضية والكشفية وتبادل الزيارات واقامة المباريات وتنظيم الرحلات الاستطلاعية والعلمية .

د - تشجيع التعاون والتبادل فى مجال المكتبات والادوات والمعدات العلمية والاجهزة والوسائل التعليمية والمعارض الفنية .

هـ - يعمل الجانبان على توحيد مستويات الامتحانات في بلديهما تمهيدا لوضع نظام خاص وموحد لمعادلة الشهادات الدراسية لمختلف مراحل التعليم العام والفنى والعالى .

و - يعمل كل من الطرفين على تخصيص منح دراسية لطلاب الطرف الآخر وذلك في مراحل التعليم الفنى والجامعى .

ز - يوفر كل من الطرفين في حدود الامكانيات المتاحة فرصة التدريب في شتى المجالات التربوية والفنية والثقافية لتدربين من البلد الآخر .

ح - يعمل الطرفان على تنسيق انشاء وتطوير مؤسسات التعليم العالى ومراكز التدريب الفنى والبحوث في بلديهما .

التعاون الاعلامى

مادة ٩ :

يتبادل الطرفان المتعاقدان البرامج الصوتية والمرئية ، وذلك بصورة منتظمة ويشمل ذلك البرامج الموسيقية والغنائية والتمثيلية الاذاعية والمسرحية والاحاديث والمحاضرات وغيرها من البرامج المتنوعة .

مادة ١٠ :

يشجع الطرفان المتعاقدان تبادل زيارات الفرق الفنية للموسيقى والتمثيل والفنون الشعبية ، كما يشجعان التعاون بين محطات الازاعة والتلفزيون بالبلدين .

مادة ١١ :

يشجع الطرفان المتعاقدان التبادل السياحى بين بلديهما ، وذلك باتخاذ الاجراءات والتسهيلات اللازمة للوصول الى هذه الغاية .

مادة ١٢ :

اتفق الطرفان المتعاقدان على أن تقدم حكومة دولة الكويت لحكومة دولة البحرين الخبرات المتاحة في المجالات الفنية والاذاعية والتلفزيونية والمسرحية والطباعية وكذلك تقدم عددا من المنح التدريبية للعاملين في هذه المجالات من مواطنى الطرف الآخر .

مادة ١٣ :

أ - تنفيذاً لاحكام هذا الاتفاق تؤلف لجان مشتركة من الطرفين المتعاقدين تجتمع كل ثلاثة شهور في مدينة الكويت ومدينة المنامة بالتناوب أو بناء على رغبة أى من الطرفين ويناط بها المهام التالية : -

- ١) متابعة تنفيذ ما قد تم الاتفاق عليه من مشاريع مشتركة خلال الفترة السابقة لتوقيع هذا الاتفاق .
- ٢) اقتراح أسلوب العمل ووضع البرامج التنفيذية لبنود هذا الاتفاق .
- ٣) اقتراح أوجه جديدة للنشاط وللتعاون بين الطرفين في المجالات التى يشملها هذا الاتفاق .
- ٤) رفع التوصيات الى المسئولين لاصدار القرارات اللازمة للتنفيذ .
- ٥) متابعة وتقييم نتائج تطبيق بنود الاتفاق واقتراح الحلول لما يعترض تطبيقها من صعاب .

ب - على حكومتى البلدين المتعاقدين استصدار القرارات الخاصة بتسليم مندوبين في اللجان المذكورة خلال شهر واحد من تاريخ التصديق على هذا الاتفاق .

مادة ١٤ :

يخضع هذا الاتفاق للتصديق عليه من قبل الطرفين المتعاقدين ، ويصبح ساري المفعول اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق التصديق ، ويبقى ساريا لمدة خمس سنوات تتجدد تلقائيا لمدة او لمدد اخرى متساوية ما لم يخطر احد الطرفين الطرف الآخر كتابة برغبته في انهاءه ، وذلك قبل انتهاء مدته السارية بستة اشهر على الاقل .

وقع هذا الاتفاق في مدينة الكويت بتاريخ ١٨ جمادى أول عام ١٣٩٣ هـ .

الموافق ١٩ يونيو (حزيران) عام ١٩٧٣ م ، من نسختين اصليتين باللغة العربية ولكل منهما حجية كاملة .

عن حكومة
دولة الكويت

عن حكومة
دولة البحرين